

إنتاج البطاطا بولاية عين الدفلى

أ. مصطفى عبد القادر خدّاوي

mustaphalotfi62@yahoo.fr

المركز الجامعي بخميس مليانة

الملخص:

إن تطوير القطاع الزراعي بولاية عين الدفلى، مع تنويع الإنتاج والنشاطات المرتبطة به من شأنه أن يتيح جذب رؤوس أموال كبيرة للاستثمار في هذا الميدان. فالمزايا الفلاحية المتأصلة في الولاية متاحة للغاية، حيث يمكنها بمعية شركائها في التنمية أن تساعد على خلق مجموعة متكاملة من الصناعات الغذائية، مع تحيئة الانطلاق الحقيقي للتنمية المحلية، لأنواع كثيرة من الصناعات الغذائية حيث يمكن إحياؤها عبر مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاقد من الباطن، والسياحة والبناء والخدمات.

للإحاطة بمختلف جوانب موضوعنا، ارتأينا أن نلم ببعض قضايا التنمية الفلاحية وفق سياقها بغرض توفير الدعم للجهات المرشحة بالاضطلاع بدور محرك التنمية الفلاحية. ونركز بالخصوص على نظام معلومات إنتاج البطاطا كتجميع لعناصر متفاعلة تقوم بإدارة واستخدام نظام معالجة إنتاج البطاطا وفقا للاحتياجات والأهداف. ذلك لأن أنشطة الإنتاج المرتبطة بالمنتجات، ترتبط أيضا بأنشطة الإمداد والاستهلاك، ومدخلات نظم المعلومات، وتحديد الإنتاج الكلي والمستفيدين.

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية، الفلاحة والري، نظام إنتاج البطاطا، البطاطا بولاية عين الدفلى.

Abstract:

We decided to be more understanding of some issues of agricultural development according to their context in order to provide support to the points of the candidate to undertake the role of engine of agricultural development. We concentrate on the information system of potato production as a synthesis of the interactive elements of the management and use of the potato production and processing according to the needs and goals.

1. مقدمة:

لقد انتهجت الجزائر بدء من عام 2001 برنامج الدعم الفلاحي القائم على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) الذي جاء لمعالجة مشكل التمويل وتنظيم الدعم بهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي ومعيشة الفلاح ونوعية وانفتاح وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات، وكذلك الارتقاء بالقدرة التنافسية. والمخطط الوطني للتنمية الريفية (PNDAR) الذي جاء مكملًا لـ PNDAR، وتطوير الريف الجزائري برنامج الدعم الفلاحي (2001 إلى 2004)، ثم جاء البرنامج الوطني التكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009، والذي خُصص له مبلغ 300 مليار دينار (1)، من أجل تحسين معيشة الفلاح والتنمية الريفية، ولتعزيز الديناميكية من خلال نتائج PNDAR. وهو يهدف إلى إنعاش الحياة الريفية من خلال النشاطات الريفية، الرعوية والغابية، وتوفير مناصب الشغل، وتثبيت السكان، وتعزيز المكاسب وتحسين نوعية الإنتاج، وتوفير المواد الأساسية في السوق.

علما بأن التنمية الريفية تهتم بتحسين ظروف عيش السكان في الأرياف وتطوير خبراتهم، وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، إضافة إلى تمكينهم من الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية المحلية، مع ضرورة تامينها. مما يجعل هذه العملية متميزة في أهدافها وأبعادها، وهي تتضمن كافة الجهود لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غيره، من خلال تحديث الوسط الريفي، وتقليل التفاوت بينه وبين المدينة.

غير أن عجز السلطات المحلية المستمر في معالجة المشاكل الملحة وافتقارها إلى المبادرات والبرامج الهادفة، إلى جانب افتقاد الرؤى الإستراتيجية القادرة على التعاطي مع الواقع المتزدي، والارتقاء بالحياة الاجتماعية والاقتصادية عبر تطوير إنتاجية العمل وخلق القيمة المضافة، واستخدامه بما يؤدي معه إلى تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية وتوجيهها في خدمة التنمية الريفية. حيث يجب هنا أن تُصاغ أهداف العملية التنموية لتناسب مع متطلبات السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية، والتحكم في السوق وحماية المنتجات المحلية، واعتماد آليات التطوير التكنولوجي والمعرفي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة.

وفي هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية وتطوير إنتاجيتها، لا بد أن تستند إلى المشاركة الفاعلة للمؤسسات والمواطنين، لضمان تجنيد مختلف الطاقات البشرية بمختلف القطاعات الإنتاجية، ودفعها لتحمل أعباء التنمية، وإبراز قدراتها في التعامل والتفاعل مع الواقع، والترابط مع الرؤية الإستراتيجية التي تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، مع ما تحدثه من تغييرات في أشكال

النظم ومحتواها، ليتجلى في الأخير هدفها في تحسين المستويات المعيشية وبناء القدرات المعرفية وتحقيق التنمية.

2. واقع الفلاحة بولاية عين الدفلى:

تزخر الولاية على احتياطات ضخمة من المياه الجوفية والسطحية، فهناك 146 بئر خاص بمياه الشرب، ويمكن لعدة مصادر تغذية السكان اليومية حيث بلغت حصة الفرد في اليوم من الماء 162.67 لتر، كما بلغ معدل التوصيل حوالي 82، 57 % (2). وقد قُدر حجم الموارد الجوفية بـ 217188 هم³، أما المياه السطحية المخصصة لأغراض الري فتشمل خمسة سدود كبيرة، وأربعة سدود صغيرة، وأربعة حواجز مائية بطاقة إجمالية تقدر بـ 783662 هم³. ولا يزال العمل جاريا في ميدان التنقيب، ومد شبكات السقي بالتقطير، والسقي بالرش وبمولدات الضخ، بالإضافة إلى توسيع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق استصلاح الأراضي بالامتياز.

أما عن الفلاحة، فتستحوذ الولاية على مساحة زراعية إجمالية تقدر بـ 235611 هكتار، وهي تعادل 55.3 % من المساحة الإجمالية للولاية، منها 181676 هكتار مساحة صالحة للزراعة بنسبة 77.1 من المساحة الإجمالية، ومنها 11292 هكتار مسقية يمكن توسيعها. المساحة المزروعة المروية كانت 39600 هكتار في سنة 2008، أما المساحة الغاية فتقدر بـ 132.710 هكتار أي ما يعادل 31 % من المساحة الإجمالية، في حين تقدر المساحة غير الصالحة للزراعة بـ 53873 هكتار بنسبة 22.87 %.

وتتوزع الأراضي الفلاحية المستغلة خلال السنة 2008 وفق الجدول 1:

جدول 1. توزيع الأراضي الفلاحية حسب نوع المستثمرة

المساحة الصالحة للزراعة (هك)	المساحة الإجمالية (هك)	العدد	المستثمرات
39590	41206	1447	مستثمرة فلاحية جماعية (EAC)
5717	5717	887	مستثمرة فلاحية فردية (EAI)
5215	5215	6	المزارع النموذجية (FP)
131154	183411	21745	الخواص
181676	235549	24085	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحة لولاية عين الدفلى، 2008

وتتواجد المساحات المسقية الأساسية في محيط سهل شلف العالي الذي ينقسم إلى سهل الخميس، الذي يستقي من مضختين، وسهل العامرة الذي يستقي عبر شبكة موصولة بسد سيدي محمد بن طيبة وسد أولاد ملوك. أما القدرة الإنتاجية بالولاية خلال السنة 2008، من المحاصيل الأساسية المتمثلة في القمح والشعير والأعلاف والخضر والفواكه والحمضيات، يلخصها الجدول 2 الآتي:

جدول 2. القدرة الإنتاجية الفلاحية للولاية لسنة 2008

المحصول	المساحة المتوسطة (هك)	متوسط الإنتاج (قنطار)	غلة الإنتاج (قنطار/هكتار)
القمح الصلب	48540	630450	13
القمح اللين	14260	173400	12
الشعير	19750	222460	11
الشوفان	23932	24400	7
الأعلاف	23932	744370	31
الخضر الجافة	5600	49800	9
البطاطا	20550	5226700	254
الأشجار المثمرة	24856	1086620	44
الحمضيات	2174	87500	40
التفاح	2035	322700	159
الزيتون	85	56000	9
الطماطم	70	31500	450

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، 2010

وكذلك تدعيم حضيرة العتاد الفلاحي كما وكيفا، حيث تدل الأرقام المسجلة (3) عن تنامي نسب استخدام هذا العتاد مع مختلف الزراعات المعتمدة بالولاية. ويتضح من الجدول 2 أن المحصول الأول بالولاية هو الحبوب، غير أن غلة الهكتار الواحد تبقى ضعيفة بالرغم من أهمية المساحة المخصصة لها. وقد تمكنت بعض المزارع من جني عوائد كبيرة من مختلف المحاصيل، مثل هذه المزارع ينبغي تشجيعها ومساعدتها لتلبية احتياجات مختلف المطاحن المتواجدة بالمنطقة. أما المحصول المهيمن الثاني في الإنتاج الفلاحي فهو البطاطا، حيث بلغت غلة الهكتار الواحد 254 قنطار. فزراعة البطاطا بولاية عين الدفلى تُعد رائدة بالرغم من بعض النقائص التي تشوب زراعتها، ونخص بالذكر التنظيم والسيطرة على تقنيات الري واستخدام الأسمدة، وتحسين البذور، والتحكم في الإنتاج والتكاليف والحفظ والتخزين والتسويق (4).

أما حجم الثروة الحيوانية بالولاية، فنلخصه في الجدول 3 الآتي:

جدول 3. معطيات الثروة الحيوانية بالولاية

النوع	المحقق	متوسط الإنتاج (الكمية)
الأبقار	32700	48.5 مليون لتر من الحليب و 37200 قطار من اللحم الحمراء
الغنم	265000	
الماعز	68000	
تربية الدجاج للبيع	5200000	11440000 قطار من اللحم البيضاء
تربية الدجاج البيوضة	266740	48 مليون بيضة
تربية النحل	22200 خلية	735 قطار من العسل

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، 2010

ولم تتم الاستفادة كثيرا من جهود تعبئة الموارد المائية وزيادة المساحة المروية، بغرض إنتاج الغذاء من الاستثمارات المائية الزراعية. حيث يتبين من الجدول 3 انخفاض رؤوس الماشية والأبقار، وهو ما يتطلب إعادة صياغة حزم الدعم ومعالجة الخلل، بزراعة الأعلاف وزيادة الإسطبلات وصيانتها، خاصة وأن الولاية يتواجد بها مجمين للألبان لضمان تحقيق اكتفاء ذاتي محلي في الحليب على الأقل، ومن دون استخدام مسحوق الحليب المستورد. وبالتالي العمل على مساعدة الفلاحين والمربين مع توفير الوسائل الضرورية لهم. وكذلك تخصيص الموارد المائية لتستفيد منها أيضا زراعة الأعلاف، خاصة مع انخفاض تأثير الخيارات المتبعة في مجال التنمية الذاتية في زيادة إنتاج الحليب. فالهوة لا زالت كبيرة بين ما يتم جمعه من الحليب الطازج والاحتياجات الاستهلاكية للولاية من مادة الحليب، وسبب هذا الخلل يعود إلى قلة وتشتت المنتجين، وضعف تغطية هذا النشاط بمختلف مناطق الولاية، وكذلك يعود إلى اعتبارات ذات صلة ببرنامج الدعم الفلاحي، الذي لم يعر الاهتمام اللازم لإنتاج الحليب، زيادة على المنافسة القوية من الجهات الجاهزة، التي تستخدم بكثافة مسحوق الحليب.

وتكتنف اليوم جهود ومهام الجهات الفاعلة للنهوض بقطاع الحليب صعوبات تخص التكيف مع الأوضاع المستحددة، ومع العوامل الخارجية السلبية، وهذا ما يفسر صعوبة زيادة جمع الحليب. صحيح قد يعود هذا التقهقر إلى قلة الأبقار الحلوب وبالصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المربون، وأيضا لتأثيرات الجفاف، وكذلك إلى الخيارات الوطنية المتبعة خلال العشرة الأخيرة، حيث ركز البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال الفترة 2000-2007 على دعم زراعة المحاصيل والأشجار والخضروات، ولم تكن الحصة المخصصة للأعلاف في الأراضي الجافة كافية بالقدر المطلوب، بينما بقيت المساحات المروية

الخاصة بالأعلاف ضئيلة جدا، إذا ما استثنينا ارتشاف قليل من أراضي البور لزيادة المساحات المروية المخصصة للأعلاف، واليوم يجب أن تتجه الجهود نحو التوسع في المناطق المروية كمطلب إستراتيجي.

وبرنامج الدعم الفلاحي PNDA يعمل على صياغة حزم الدعم لبعض المحاصيل الفلاحية، كما يشجع على خلق فرص العمل في الميدان الفلاحي، لكن الجهود لا تزال في بدايتها لترشيد العمل في التخصصات المجدية اقتصاديا واجتماعيا، ولتؤدي أيضا إلى تأسيس صناعة غذائية زراعية، الأمر الذي يتطلب بلوغ مستوى عالي من التنظيم لإقامة شراكة مع الإمكانات الصناعية من أجل تحقيق وحدات المعالجة والتحويل والتعبئة. دون التفريط في الإنتاج الحقيقي والفعال، مع تشجيع إطلاق المبادرات وتحريكها وتمكين الأعمال الإبداعية. فحتى وإن كان الإنتاج الزراعي مربحا على المدى الطويل، وخاصة فيما يتعلق بالبطاطا والحبوب، فمن الضروري دعمه باستخدام الطرق الحديثة وتنظيم دعائمه الأساسية (التخزين والتوزيع والتبريد والتحويل)، ومعرفة مخاطره، وتقليل التكاليف. مع إجراء تحليل موضوعي واقعي عن فرص العمل الدائمة والموسمية التي تخلقها أنشطة الزراعة بمختلف محاصيلها، فالمنشغلين في النشاطات الفلاحية المدر للقيمة المضافة المرتفعة لا يزال محدودا باستثناء إنتاج البطاطا والخضروات، كما لا تزال معدلات الإنتاج الحيواني منخفضة. مع ملاحظة أن المستغلين حديثا عن طريق تخصيص الأراضي في إطار مشاريع التنمية المحلية، لا يمكن ترجمته بخلق فرص عمل، إلى أن يحين وقت الإنتاج.

فتوفير فرص العمل المستدامة في هذا القطاع الرئيسي للاقتصاد المحلي، يتطلب تأزرا من المصالح المنظمة وذوي المصالح لتمكينه من تنشيط حركيته في المناطق الريفية، عن طريق تدابير تترجم بمشاريع مجدية، مما يجعل من الريف رافدا اقتصاديا للتنمية المحلية وعامل استقرار واطمئنان لسكانه، مع زيادة وتيرة بعث مشاريع البناء، وشق الطرقات، وتشبيد المرافق العامة.

3. التنمية الريفية المستدامة: تحتم التنمية الريفية المستدامة بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه

الطبيعي، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوعية مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتوفير فرص العمل، وتقليل نسب البطالة، ونشر التعليم والرعاية الصحية، وتقييم العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المشاريع التنموية (5)، وتشمل كذلك التركيز على إستراتيجية تتضمن أوجهها بيئية واجتماعية ومؤسسية قوامها في كل ذلك التنمية البشرية. ومن خصائص التنمية المستدامة (6):

- إنها تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي.

- تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في المقام الأول: المأكل والسكن، التعليم والصحة، وكل ما يعمل على تحسين نوعية حياة الأفراد.

- تعمل على عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي.
رسميا لم تحض تنمية الريف بالأهمية الكبيرة إلا ابتداء من سنة 2002، حيث تم اعتماد في بادئ الأمر مبلغ 18 مليار دولار، لتمويل البرامج التنموية في الريف. وهي مشاريع وأعمال توكل للمجموعات الريفية من أجل:

- الاستغلال أحسن وتأمين أفضل للموارد الطبيعية.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية الصناعية والزراعية والخدمات والغابية.
- ترقية النشاطات الدائمة، تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

وتتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، إنجاز مشاريع ذات منفعة جماعية كشق الطرق والإنارة والتزود بالمياه الصالحة للشرب وتشبيد المنشآت التربوية والصحية بالمناطق النائية، ويتم تمويلها عن طريق موارد الدولة وإنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي منها حفر الآبار وإقامة الورشات وتأمين الإنتاج المحلي وزيادة وحدات تربية الدواجن والأنعام والمؤسسات الصغيرة المنتجة، بإشراك مختلف الفاعلين في التنمية الريفية. بلغ عدد المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية المدرجة في إطار برنامج التحديد الريفي الذي بادر به فخامة الرئيس والذي يمتد من 2007 إلى 2013 حوالي 3000 مشروع في مختلف ولايات الوطن. حيث تتجه أهدافه نحو تطوير الريف من خلال تحسين ظروف الحياة وخلق مناصب الشغل، وتأمين الأنشطة الريفية ودمجها في النسيج الاقتصادي للوصول إلى ضمان مستوى معيشي مقبول، مع ما يستدعي ذلك تثبيت إقامة المواطنين وتحسين شروط عملهم وإيصال متطلبات الحياة العصرية لهم.

4. إنتاج البطاطا بالولاية: إنه نتيجة التحسن العام للظروف المعيشية المحلية، وظهور التجمعات السكنية الكبيرة، وانتشار المطاعم في أماكن العمل والمدارس والمستشفيات والجامعة، وكذلك ظهور محلات الوجبات السريعة التي تستعمل البطاطا كمادة أساسية في وجباتها.. أصبحت الخضرة بصفة عامة والبطاطا على وجه الخصوص بالمجتمع المحلي تحل تدريجيا محل البقوليات التقليدية (الفاصولياء والعدس والحمص). ويُعد إنتاج البطاطا واحد من أبرز النجاحات الزراعية بولاية عين الدفلى على مدى العقدين الماضيين، حيث بلغت عتبة المردود مستويات قياسية، فاقت في بعض مناطقها خلال هذه السنة 2010 الـ 300 قنطار/هكتار (7).

وطنيا يتم تخصيص حوالي 100000 هكتار سنويا لإنتاج البطاطا، وهي تمثل تقريبا رُبع المساحة المخصصة لمحاصيل الخضرة. ويبقى الإنتاج والسعر يتذبذبان بحسب العوامل المؤثرة، حيث نلاحظ قلة

تناوب المحاصيل على نفس المساحة. كما أن تغطية إنتاج بذور البطاطا بالولاية تقترب من 50 % من الإنتاج الوطني، كما نسجل تأثير عوامل على تحسين الغلة كاختلال نظام الإنتاج، وفقدان التحكم في السوق خلال مرحلة ما بعد الجني، كما نلاحظ اختلال تغطية احتياجات الاستهلاك على مدار السنة، وقلة خبرة الفلاحين وعدم وجود رقابة تخص مآل خدمات الدعم، وضعف الصلة بين الفلاحين والمؤسسات الأكاديمية. مما يحتم بذل جهود إضافية لتعزيز الهياكل التقنية ووضع التصديقات والعلامات، وتكثيف البرامج التدريبية والتوعوية والتوجيه، وكذلك تأمين الدعم الفني، بما في ذلك مكننة الجني والفرز والمعايرة. وتنشيط أجهزة رصد هذا القطاع بإنشاء دائرة معلومات لهذا القطاع.

فتحسين إنتاج البطاطا على الصعيد الوطني يُعد مطلب استراتيجي لتحقيق التنوع الزراعي والغذائي، لأن قطاع البطاطا له مبرراته الاقتصادية والاجتماعية، وهو يعتمد على الأراضي الخصبة مع توافر مياه السقي (8)، وكذلك توفير البذور في أوقاتها. وهو يساهم في توفير فرص العمل والدخل للمنتجين. وقد بلغ مجمل الإنتاج خلال 2007 ما مقداره 14.21 مليون قنطار، وهو ما مثّل آنذاك 24 % من إجمالي إنتاج الخضروات، وخلال تلك السنة كان هيكل قطاع البطاطا بمختلف أقسامه مُشكلا من 17421 وحدة، شغّلت ما يقارب 48700 عامل، وكانت على النحو الآتي (9):

- منتجو البطاطا للاستهلاك: 37977 عامل، موزعين على 13180 وحدة.
- مؤسسات إنتاج البذور: 1560 عامل، موزعين على 142 وحدة.
- مستوردو البذور: 104 عامل، موزعين على 14 وحدة.
- موردو مواد الإنتاج: 1232 عامل، موزعين على 605 وحدة.
- وحدات تحويل البطاطا: 482 عامل، موزعين على 12 وحدة.
- وحدات تخزين البطاطا (تبريد): 1917 عامل، موزعين على 501 وحدة.
- وحدات التجارة: 1573 عامل، موزعين على 1540 وحدة.
- أخرى: 3832 عامل، موزعين على 1427 وحدة.

وبالرغم من المشاكل المسجلة محليا، فإن قطاع البطاطا شهد نموا كبيرا بولاية عين الدفلى، فهو لا يزال محل اهتمام شعبي بدعم حكومي، وذلك لأن زراعتها سهلة، وعائداها مرتفعة (25-30 طن/هكتار). وكذلك من خلال نظام مراقبة المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC) المنتجين والمستهلكين على حد سواء. وفي هذا المسعى يُنتظر أن يتم تنظيم المنتجين وتيسير الحصول على القروض. كما أن المخزون الإنتاجي ما زال يشغل حصة كبيرة في هذا القطاع، وهو ما يسمح بالنظر ليس فقط في تغطية احتياجات الاستخدامات المباشرة، ولكن أيضا في استغلال منافذ جديدة مثل تجهيز الصناعات. كما أن سوق البذور لا يزال في تطور مستمر، ناهيك عن السعي الدؤوب للوفاء

بمقتضيات حماية التربة والبيئة، وتنويع حضيرة العتاد وتأمين الدعم الفني والتعبئة والتغليف وتنشيط الصناعات التي تستخدم البطاطا بشكل أو بآخر، واستخدام التكنولوجيا الجديدة.

فيهدف حماية دخول المزارعين، انطلق في سنة 2008 تنفيذ آلية نظام الإنتاج الزراعي للبطاطا (SYRPALAC) بغرض تخزين 150000 طن منها بمساعدة من المهنيين والعامّة وشركاء من القطاع الخاص، حيث يقوم الصندوق الوطني للتحكم والتنمية الزراعية (FNRDA) بشراء الفائض من ولايات: عين الدفلى (50000 طن) وتلمسان (15000 طن) وقالة (10000 طن) ومعسكر (5000 طن)، ويدفع الفارق بين سعر بيع المزارع فيما يتعلق السعر المتوسط المسجل في السوق المحلية وتكلفة الإنتاج، على ألا يتجاوز هذا الفارق 12000 دينار للطن.

إن تطوير هذا القطاع كفيل بالارتقاء بالمردود، وهنا لا يمكن أن يكون أمن إمدادات إنتاج البطاطا بعيدا عن أعين الهيئات الوصية، بالتعاون الوثيق مع الأعوان والمتدخلين. وستكامل هذه الحلقة بشكل فعال حينما تجتمع مختلف ذواتها: من خبراء ومهنيين وجمعيات ومختلف الشركاء والمتدخلين والمنتجين سواء تعلق الأمر بالإنتاج الموجه للاستهلاك أو مؤسسات إنتاج البذور، وكذا الشركات المختصة في تحويل وإنتاج الإمدادات الزراعية.. لتنسيق الجهود في إطار إستراتيجية شاملة، وفي ضوء رؤية اقتصادية واجتماعية متكاملة، لتطوير القطاع (10). وسيؤمن استمرار هذا التعاون ديمومة هذا القطاع ويعزّزه. بهدف وضع الإنتاج المحلي من البذور، وإنتاج البطاطا بسعر مقبول لدى المستهلكين، مع الحفاظ على دخل المزارعين. وسيعول على المخططات التحريية في دعم القطاع فنيا ومراقبة جودة الإنتاج، والعمل على تأمين الكميات المطلوبة من البذور في الأوقات المناسبة، وبتكلفة قليلة وفي مدد قصيرة.

5. تكاليف إنتاج البطاطا: إن هناك نموا مطردا في المناطق التي يحتلها الموسمان الرئيسيان لإنتاج

البطاطا، ويمكن للزراعة المبكرة أن تسد الفجوات بينهما، وبالتالي تساعد في تنظيم السوق المحلي (11). وبالإضافة إلى ذلك، تعمل على تحسين غلة الهكتار، وتعظيم الاستفادة من الموارد النادرة المخصصة للإنتاج، الذي ينطوي على تخفيض تكاليف البذور في الهيكل العام لتكاليف للإنتاج. لأن البذور لوحدها تستهلك أكثر من 50 % من تكلفة الإنتاج الكلي، هذا من غير إضافة العوامل المرتبطة بها كالأسمدة والسقي.

وأي نظام للمنتجات الزراعية ينبغي أن يستند في المقام الأول إلى مصلحة المواطن وكذلك أصحاب المصلحة في هذا القطاع. فتقلب حجم الكميات المعروضة يؤثر بصفة مباشرة في أسعار المستهلكين، وهنا يكمن دور السلطات في تنظيم السوق، من خلال رصد التقييمات ومراجعتها وتفعيل نتائج التعاون بين مختلف الأعوان. ويمكن أن لعمليات إنتاج وتسويق البطاطا تحويل صافي الثروة التي تم جنيها في هذا

القطاع إلى قطاعات أخرى. وهذا ما يستدعي تنظيم الاحتكار في توريد المنتجات الزراعية وبناء القدرات وتطوير نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية، والسيطرة على الكميات المطروحة في السوق، والتحكم في الأسعار، وتطوير مختلف الأجهزة لتشمل إنتاج البذور وتنوع أصنافها، وبرمجة زراعة الخضروات وتداولها مع إعطاء حيز لبوار الأراضي، واستخدام تقنيات لمعالجة ما بعد الجني بما في ذلك التخزين تحت التبريد. وتنظيم نقاط البيع، وتشجيع إقامة وحدات صناعية تكون البطاطا من موادها الأساسية. وتفعيل جهاز الاستشعار عن بعد، وتنظيم المهنة وتشجيع الاستثمار في مجالات التخزين والتجهيز والتحويل.

إن هامش الربح الإجمالي لزراعة هكتار واحد، أو هامش التكاليف المتغيرة، يساوي الفرق بين مجموع العائدات الإجمالية المتوقعة، وأقل التكاليف المخصصة لمتغيرات هذه التوقعات. وتصميم بطاقة تقنية-اقتصادية للبطاطا، يدخل في جدوى وربحية زراعتها، عن طريق حساب تكلفة إنتاجها، وهو أفضل وسيلة للوقوف عند عتبة مردوديتها. وتعتمد نفقات إنتاج البطاطا اعتمادا مباشرا على المضاربة، وعلى تكاليف التسيير، وهي تنفرج تكاليفها إلى قسمين:

تحميل المتغيرات التي تتغير مع حجم العمليات، وتسمى أيضا نفقات التشغيل، إما بالزيادة وإما بالنقصان في نفس الوقت أثناء القيام بالمضاربة (البذور والأسمدة، والتهيئة والعمل والزراعة والجني).

رسوم ثابتة وهي رسوم لا تتأثر بحجم العمليات. وتسمى أيضا بالنفقات العامة، من حيث صلتها بوسائل الإنتاج (هاتف، وقود، تأمين، كراء..).

وقد قامت بعض المقاربات في هذا الشأن على أساس حساب تكاليف الإنتاج الفعلية من زراعة البطاطا. ودراسة كيفية استخدام الموارد النادرة لإنتاج البطاطا ذات النوعية العالية وبكميات مناسبة وتوزيعها على المواطنين عبر نقاط البيع، في الأوقات المناسبة وعلى مدار السنة. وقد استندت الدراسة إلى دراسات استقصاء التكاليف (12)، التي أجريت في بعض المحطات الزراعية ومع المزارعين. وقد انضمت إلى هيكل تكلفة الإنتاج، توزيع الحمولة حسب نمط العمل والنفقات، مع أن كل نمط يشمل تكاليف مترتبة أخرى.

التحليلات:

- البذور: وتشغل أهم بند في الإنفاق على الإنتاج، وشرائها ونقلها.
- أشغال إعداد التربة: يوضح هذا القسم النفقات التي تتطلبها عمليات الحرث والتسميد.
- الزراعة والصيانة: نفقات عمليات ما قبل الري، صيانة عملية الحرث، الأسمدة والتغطية والري.
- الجني والنقل: ويتعلق بتكاليف الجني ونقل المنتجات إلى السوق، والتكلفة الإجمالية للنقل باستخدام حساب متوسط العائد من 250 قنطار في الهكتار الواحد.

- تحليل التخميلات: تم حساب حصص مختلف التخميلات حسب الفئة النسبية لمجموع التكاليف الكلية: نسبة اليد العاملة ونسبة لوازم الإنتاج ونسبة المشتريات من البذور.

ومن الطبيعي أن نأخذ في الاعتبار مدى مردودية المنتجات في الهكتار الواحد بمتغيرات أسعار مختلفة لتحديد الحد الأدنى لتكلفة وربحية المحصول. ولتبسيط العملية للحصول على مصفوفة مجملة للتكاليف، سنهمل بعض النفقات العامة في إضافتها أو خصمها من البنود الخمسة الواردة أعلاه. غير أن اعتمادها سيسمح بالحصول على نتائج دقيقة، ويوصلنا إلى عتبة مردودية بدرجة عالية، وإثراء جهاز الاستعلام الخاص بالبطاطا. وعلى أية حال لا يمكن أن يُعول على وصفة جامدة لتحقيق نتائج مرضية. والجدول 4 يلخص تكاليف إنتاج هكتار واحد خصص للبطاطا للسنة 2007.

جدول 4. جدول تقديري لتكاليف زراعة هكتار واحد من البطاطا بولاية عين الدفلى للسنة 2007

المجموع	على البذور (دج)	على لوازم الإنتاج (دج)	على اليد العاملة (دج)	هيكل التكاليف
178100	17500 0	1000	2100	على البذور (دج)
119300	97500	17000	4800	على الحرث (دج)
158200	10300 0	12000	43200	على الزراعة والصيانة (دج)
30600	-	12000	18600	على الجني والنقل (دج)
486200	37550 0	42000	68700	المجموع الكلي (دج)
100	77.23	08.64	14.13	نسبة التكاليف (%)

Source : T. LAKHROUF : Coût de production et rentabilité: Cas de la pomme de terre de saison, Agriculture & développement, (Numéro Spécial pomme de terre), Institut National de la Vulgarisation Agricole, n° 8, Alger, Décembre 2008, p. 41

غير أننا نلاحظ بعد ثلاث سنوات فقط، أي خلال 2010 بولاية عين الدفلى أن هذه التكاليف زادت بنسبة معتبرة قُدرت بأكثر من 10 % حيث بلغت حسب تقديرات المصالح الفلاحية للولاية 538770 دج، والجدول 5 يلخص نفقاتها. وإذا ما اعتبرنا متوسط غلة الهكتار الواحد هو 278 قنطار، فستقرب تكلفة إنتاج كلغ واحد من البطاطا من عشرين دينار، وهي تكلفة كبيرة جدا.

جدول 5. جدول تقديري لتكاليف زراعة هكتار واحد من البطاطا بولاية عين الدفلى للسنة 2010

المجموع (دج)	%	هيكل التكاليف
96.800	17.10	على الآلات: حرث، تهيئة، تسميد، غرس، جني، معالجة كيميائية، نقل..

66.20	374.520	على اللوازم: بذور، أسمدة، مبيدات فطرية وعشبية، وقود..
04.50	25.450	على اليد العاملة: السقي، الحراسة، الجني، التعبئة والتفريغ..
12.20	690.00	على لوازم أخرى: شبكة السقي، استئجار الأرض، تأمين، تكاليف أخرى..
100.000	565.770	المجموع الكلي

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، 2010

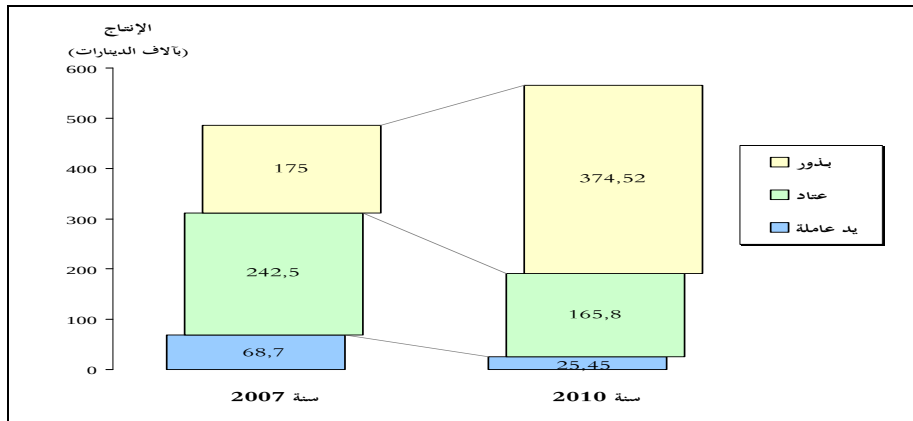
ويجمل الجدول 6 والشكل 1، تكاليف زراعة هكتار واحد من البطاطا بولاية عين الدفلى للسنتين 2007 و 2010

جدول 6. جدول مقارنة بين تكاليف زراعة هكتار واحد

من البطاطا بولاية عين الدفلى للسنتين 2007 و 2010

2010	2007	هيكل التكاليف
25.450	68.700	اليد العاملة
374.520	175.000	البذور
165800	242.500	عتاد ولوازم
565.770	486.200	المجموع الكلي

المصدر: اعتمادا على الجدولين 4 و 5.



شكل 1. تمثيل بياني لتكاليف زراعة هكتار واحد من البطاطا بولاية عين الدفلى للسنتين 2007 و 2010

لقد ازدادت المساحة المخصصة للبطاطا بولاية عين الدفلى زيادة كبيرة، وازدادت معها غلة الهكتار الواحد إلى نحو 30 طن، فخلال سنة 2009 بلغت المساحة المخصصة للبطاطا 16298 هكتار. والجدولين 7 و8 يوضحان توزيع هذه المساحات بمختلف البلديات.

جدول 7. المساحة المخصصة للبطاطا بحسب البلديات بولاية عين الدفلى للسنة 2009

المساحة (هك)	البلدية	المساحة (هك)	البلدية	المساحة (هك)	البلدية
150	زدين	1000	جندل	1870	عين السلطان
100	الخميس	750	مخاطرية	1800	العامرة
50	برج الأمير خالد	740	العطاف	1300	عين الدفلى
30	بن علال	700	عريب	1300	عين بويحي
30	واد الشرفة	650	الروينة	1261	بئر ولد خليفة
20	بربوش	500	واد الجمعة	1200	العبادية
15	تاشتة	330	سيدي لخضر	1145	بو راشد
07	تيركنين	300	عين الاشياخ	1050	جليدة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، 2009

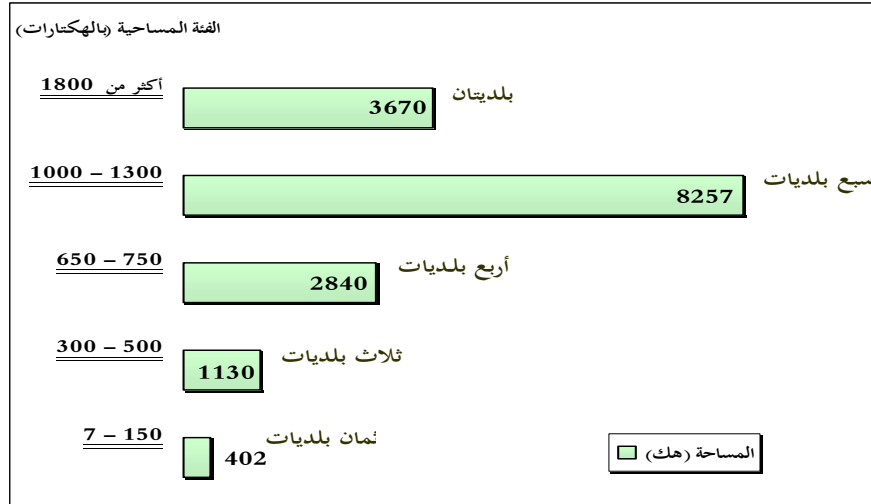
جدول 8. مساحة تجميعية الأراضي المخصصة للبطاطا بحسب بلديات ولاية عين الدفلى للسنة

2009

المساحة		البلديات		الفئة (بالهكتارات)
%	بالهكتار	%	العدد	
2.50	402	33.00	8	150 – 7
7.00	1130	13.00	3	500 – 300
17.00	2840	17.00	4	750 – 650
51.00	8257	29.00	7	1300 – 1000
22.50	3670	7.00	2	أكثر من 1800
100.00	16299	100.00	24	المجموع الكلي

Source : Fane Karim: Analyse du système de régulation des produits agricoles de large consommation (Cas: De la Pomme de terre dans la Wilaya d'Ain Defla). Mémoire d'ingénieur d'Etat en Sciences agronomiques: Option: Economie Agro-alimentaire. Faculté des Sciences agro-vétérinaires. Département des sciences agronomiques. Université Saad Dahleb, Blida, 2010-2011.

والشكل 2 يوضح بياناً توزيع الفئات المساحية المخصصة للبطاطا بحسب البلديات بولاية عين الدفلى للسنة 2009



شكل 2. تمثيل بياني للفئات المساحية المخصصة للبطاطا ببلديات ولاية عين الدفلى لعام 2009

كما سجل الإنتاج خلال هذه سنة 2010 رقما قياسيا يزيد عن 350000 طن. وليس بالولاية أي قطاع آخر شهد مثل هذا الأداء، حيث أسهمت موارد سقي المساحات الكبرى بسهولة شلف العالي والعمارة-العبادية في ذلك، وهي المناطق التي تُعد من أخصب أراضي الوطن، كما ساهمت الإصلاحات المختلفة والبرامج المنفذة في هذا تحسین هذا الرقم. يجب أن يذكر في عملية إعادة التنظيم الذي باشرته المصالح الفلاحية بالولاية، وبرامج FNDA/FNRPA التي أدت إلى تعبئة الموارد المائية والمعدات على مساحات واسعة، وأيضاً لا ننس اكتمال البنية التحتية للتخزين تحت التبريد بحجم 63000 م³، حيث فاقت الكميات المخزنة بهذا النمط بالولاية 26000 طن، وهي ما تمثل 20 % من المخزون، مع ملاحظة أنه تم تخزين كميات أخرى بولايات مجاورة (13).

كما ساهم ظهور منتجين محترفين مدعومين من مؤسسات محترفة، وخاصة من معهد ITCMI في هذا النجاح. وبذلك احتلت ولاية عين الدفلى المرتبة الأولى وطنياً من حيث المساحة المخصصة للبطاطا، وهي توفر ما معدله 25 % من الاستهلاك الوطني، وأحياناً تصل إلى 40 % من البذور.

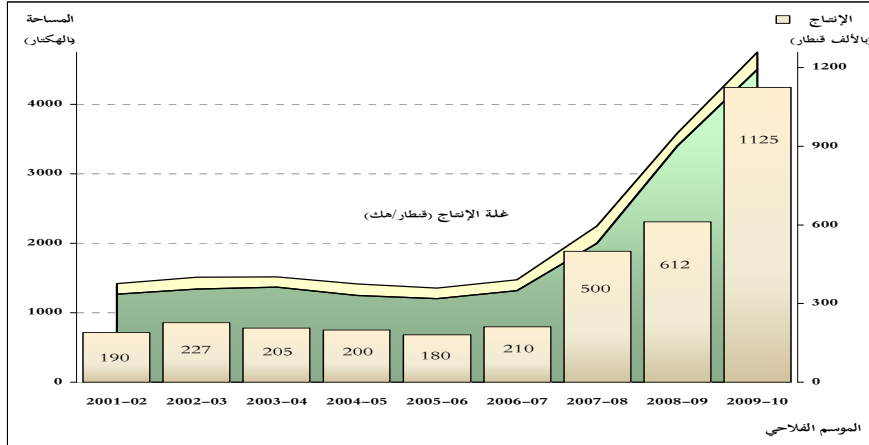
والجدول 9 وكذلك الشكل 3، يلخّصان مساحة وإنتاج الولاية من البذور للفترة 2001-2010. وتجدر الإشارة بأن الولاية تتوق إلى رفع سقف الإنتاج السنوي من البطاطا إلى أزيد من 480000 طن بدء من 2013.

جدول 9. جدول تجميعي للإنتاج ومساحة الأراضي المخصصة لبذور البطاطا

بولاية عين الدفلى للقطاعين العام والخاص لل عشرية 2001-2010

الموسم الفلاحي	المساحة (هك)	الإنتاج (ب1000 قنطار)	غلة الإنتاج (قنطار/هك)
2002-2001	1267	190	150
2003-2002	1338	227	170
2004-2003	1367	205	150
2005-2004	1250	200	160
2006-2005	1200	180	150
2007-2006	1313	210	160
2008-2007	2000	500	250
2009-2008	3400	612	180
2010-2009	4500	1125	250

Source : DSASI & MADR: Statistique agricole: Superficies et production,
Série B. 2001-2009, MADR, Alger



شكل 3. تمثيل بياني للإنتاج ومساحة الأراضي المخصصة لذور البطاطا بولاية عين الدفلى للفترة 2001-2010

وبالمختصر، يحتل قطاع البطاطا مكانة بارزة بالولاية سواء من حيث قيمة الإنتاج، أو من حيث إسهامها في توظيف اليد العاملة (ما يقرب من مليوني يوم عمل خلال سنة 2010). والجدول 9 يلخص مساحة وإنتاج الفترة 2000-2010. وهنا لابد أن نتمن الدور الذي تلعبه المصالح الولائية في تنظيم سوق البطاطا في إطار نظام SYRPALAC (برامج تنظيم المنتجات الواسعة الاستهلاك)، التي حققت أهدافها إلى حد كبير في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذلك حماية دخل المنتجين.

جدول 10. جدول تجميعي للإنتاج ومساحة الأراضي المخصصة للبطاطا

الموجهة للاستهلاك بحسب القطاعات بولاية عين الدفلى للفترة 2000-2010

العام	القطاعات	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	غلة الإنتاج (قنطار/هك)
2001-2000	المزارع النموذجية (FP)	265	40947	155
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	14235	1928313	135
	المجموع	14500	1969260	136
2002-2001	المزارع النموذجية (FP)	340	101580	299
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	13267	3010527	227
	المجموع	13267	3112107	229
2003-2002	المزارع النموذجية (FP)	337	112200	333
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	13386	4427340	331
	المجموع	13723	4539540	331
2004-2003	المزارع النموذجية (FP)	223	56450	170
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	15257	3291550	216
	المجموع	15589	3348000	215

العام	القطاعات	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	غلة الإنتاج (قنطار/هك)
2005-2004	المزارع النموذجية (FP)	119	20207	170
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	17258	3793078	220
	المجموع	17377	3813285	219
2006-2005	المزارع النموذجية (FP)	65	12800	197
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	15523	3557880	229
	المجموع	15588	3570680	229
2007-2006	المزارع النموذجية (FP)	32	6400	200
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	15620	2669200	171
	المجموع	15652	2675600	171
2008-2007	المزارع النموذجية (FP)	507	98650	195
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	20043	5128050	256
	المجموع	20550	5226700	254
2009-2008	المزارع النموذجية (FP)	780	329680	423
	القطاع الخاص (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية: EAI+EAC)	15819	4417650	279
	المجموع	16599	4747330	286

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، 2010

ويجمل الجدول 11 والشكلين 4 و5، البيانات الخاصة بقطاع البطاطا إنتاجا ومساحة وغلة.

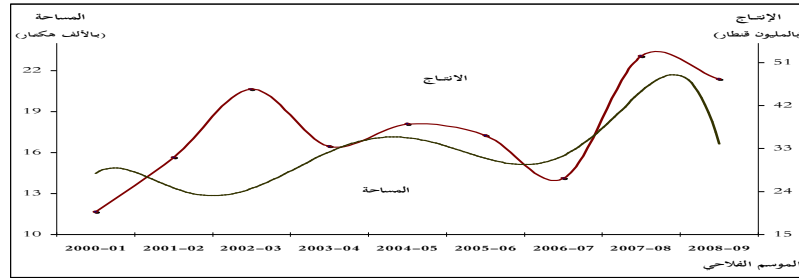
جدول 11. جدول تجميعي للإنتاج ومساحة الأراضي المخصصة للبطاطا الموجهة للاستهلاك

بولاية عين الدفلى للقطاعات العام والخاص خلال العشرية 2009-2000

الموسم الفلاحي	المساحة (هك)	الإنتاج (ب1000 قنطار)	غلة الإنتاج (قنطار/هك)
----------------	--------------	-----------------------	------------------------

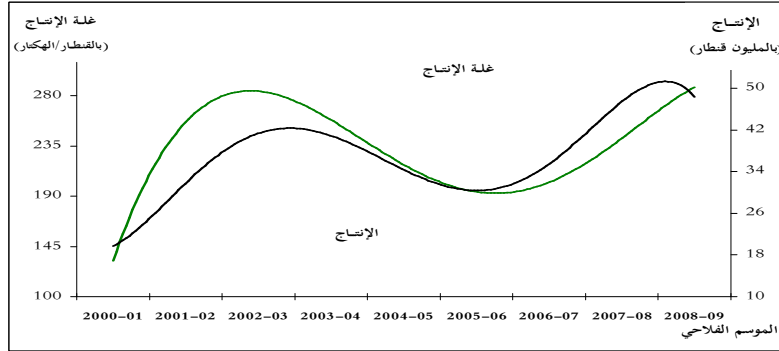
136	19693	14500	2001-2000
235	31121	13267	2002-2001
331	45395	13723	2003-2002
215	33480	15589	2004-2003
219	38133	17377	2005-2004
229	35707	15588	2006-2005
171	26756	15652	2007-2006
254	52267	20550	2008-2007
286	47473	16599	2009-2008

المصدر: اعتمادا على الجدول 10



شكل 4. تمثيل بياني للإنتاج ومساحة الأراضي المخصصة للبطاطا الموجهة

للاستهلاك بولاية عين الدفلى للفترة 2001-2010



شكل 5. تمثيل بياني للإنتاج وغلة الإنتاج الخاصة بالبطاطا الموجهة

للاستهلاك بولاية عين الدفلى للفترة 2001-2010

وباطمئنان، يمكن القول بأن الاستثمار الزراعي لا يزال مهما بالولاية، وقد يتحول بمختلف فروعته إلى أنشطة مدرة للمريح السريع، وبنسب عالية، وبالحصوص على المديين القصير والمتوسط (إنتاج البطاطا والتفاح والأجاص..). وهذا اعتمادا على عوامل كثيرة مساندة لهذا التطور، منها:

- الظروف المناخية المناسبة للفلاحة (زراعة الأشجار، الزراعات السنوية، البقوليات، الإنتاج الحيواني).
- توافر طاقات بشرية خبيرة ذات تقاليد عريقة في خدمة الأراضي الفلاحية.
- زيادة محسوسة في عمليات التشجير والإنتاج الحيواني والحبوب والخضر والفواكه.

6. خاتمة: إن دور السلطات المحلية في مجال تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة الزراعية اليوم لم يعد ثانويا بل أنه يُعد دور محوري لمعالجة مسألة توفير الغذاء وتوليد فرص العمل ومعالجة البطالة والفقر، فعدم مسايرة الجماعات المحلية للتطورات الحاصلة في التنمية، بولاية عين الدفلى لقلة خبرتها في ميدان ابتكار الخيارات الاستثمارية، تعيق من تواصل التنمية الاقتصادية، ولا تساعد في التكيف مع آليات تسيير اقتصاد السوق.

- فلسلطات المحلية دور في تنمية القطاعات المختلفة بإقليم الولاية من خلال:
- العمل على دعم الفئات الفقيرة والضعيفة وإحياء برامج العمل في المناطق الريفية، وتقديم القروض للفلاحين تحسين كفاءاتهم.
 - تطوير نظم تمويل الصناعة الزراعية الخاصة بالأنشطة والمشاريع والمؤسسات الصغيرة ذات الجدوى في إحدى مجالات عمليات الإنتاج الزراعي، وإيجاد طرائق لنقل التكنولوجيا وتطوير نظم الحماية.
 - استخدام أسلوب رسم خرائط التربة والمناخ لاختيار أنسب المناطق للمحاصيل والثروة الحيوانية، وصياغة الترتيبات التي تعمل على تحقيق صيغ اتفاق في الرأي بين مختلف أصحاب الشأن المزارعين والصناعيين، والسكان المحليين والجماعات المحلية ودوائر الحكومة حول استخدام أفضل الوسائل للمحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها. مع التركيز على النشاطات التي تخدم الفلاحة.

الهوامش والمراجع

¹ - Le Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance, Période 2005-2009, avril 2005

² - التغطية الكهربائية: 98.17 بالمائة، والتوصيل بالغاز: 31.21 بالمائة

³ - أرقام العائد الفلاحي بولاية عين الدفلى خلال سنة 2010 كانت على النحو الآتي: عائد الجر: 3229، عائد الحصاد: 2659، عائد الزرع: 7752، عائد النقل: 6332، عائد آخر: 17476.

⁴ - M. AZZ EDINE: La filière pomme de terre face aux difficultés à Ain Defla, La tribuneonline.dz
Edition: 20 Décembre 2010

⁵ - www.fao.org. Année internationale de la pomme de terre, 2008

⁶ - محسن عبد الحميد توفيق وآخرون: التنمية المتواصلة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2000، ص 13-14

⁷- **BENFODIL**: A l'écoute des fellahs dans les champs de patates d'Ain Defla, El Watan, 26 Mars 2011, pp. 8-9

⁸ - استهلك زراعة البطاطا خلال السنة 2009 ما يقارب من خمسة آلاف متر مكعب من مياه السقي.

⁹- M. A. **NOUAD**: Problématique sur la pomme de terre, Filaha Innove, N° 3, Une édition MAGVET, Jan-Fev 2009, pp. 5-6

¹⁰- A **LAHCENE**: Le développement de la culture de pomme de terre en Algérie: Rappels historiques et état des lieux, Filaha Innove, N° 3, Une édition MAGVET. Jan-Fev 2009, pp. 6-7

¹¹- O. **CHERIF**: La filière pomme de terre en Algérie, Filaha Innove, N° 3, Une édition MAGVET, Jan-Fev 2009, pp. 8-9

¹²- T. **LAKHROUF** : Coût de production et rentabilité: Cas de la pomme de terre de saison, Agriculture & développement, (Numéro Spécial pomme de terre) Institut National de la Vulgarisation Agricole, n° 8, Alger, Décembre 2008, pp. 38-40

¹³ - مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، 2010

¹⁴- K. **FANE**: Analyse du système de régulation des produits agricoles de large consommation (Cas: De la Pomme de terre dans la Wilaya d'Ain Defla). Mémoire d'ingénieur d'Etat en Sciences agronomiques: Option: Economie Agro-alimentaire. Faculté des Sciences agro-vétérinaires. Département des sciences agronomiques. Université Saad Dahleb, Blida, 2010-11